الضرورة الشعرية

في ضوء القراءات القرآنية عند أبي حيّان

إعداد الدكتور

محمد عيد حسن عبد النبي

الأستاذ المساعد بقسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم- جامعة القاهرة

الضرورة الشعرية
في ضوء القراءات القرآنية عند أبي حيّان

محمد عيد حسن عبد النبي

قسم النحو والصرف والعروض، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، مصر.

البريد الالكتروني: muhammad@cu.edu.eg

الملخص:

اشترك عدد من ظواهر اللغة بين الشعر والنثر التي وردت في القراءات القرآنية متواترها وشاذّها، لكن عدم توافر جمع القراءات بين يدي النحاة الأوائل أوقعهم في مهاجمة بعض القرّاء ليس طعنًا في القرآن الكريم، وإنما ظنًّا منهم أن القراءة اجتهاد من القارئ في اختيار أحد وجوه الأحرف السبعة التي عليها نزل الكتاب العزيز، أو تيقُّنًا أن القارئ أخطأ هو أو الراوي عنه. لذلك كان بحث لغة الشعر في ضوء القراءات عند رجل جمع العلم بالنحو بمفهومه الشامل والعلم بالقراءات بمحتواها الواسع ضروريًّا للوقوف على بعض معايير تمييز الظواهر المختصة بالشعر من الظواهر المشتركة بينه وبين النثر. اتخذتْ معالجة تلك الظواهر الوصف والتحليل منهجًا رصدتُ به عيّنات دالّةً على إشكالية البحث، وحلّلت تلك العينات مقارنًا إياها بنظائرها في القراءات القرآنية لتمييز ما فيها من ظواهر لغوية مشتركة وأخرى تختص بالشعر، واقتضى ذلك أن يجيء البحث في مقدمة تبرز إشكالية البحث وخطته ومنهجه، وتمهيد يبين مفهوم الضرورة عند أبي حيان، ومبحثين، أحدهما ورود الصيغة الشعرية في القراءات، وثانيهما ورود التركيب الشعري في القراءات، وخاتمة تحتوي نتائج البحث، أذكر منها: أن السماع النثري المتواتر لظاهرة لغوية شعرية يجيزها نثرًا، ولا يحتاج للاستشهاد له، وإنما يمكن الاستئناس له، وأن قوة ثبوت النص

المسموع هي أهم ضابط للنثر المسموع النافي خصوصيةَ ظاهرة ما بالشـــعر؛ فالثابت تواترًا يجيزها في سعة الكلام، والثابت أدنى من التواتر يجيزها قليلًـــا، والشاذ لا يُخرجها عن خصوصيتها بالشعر، وأن القـــراءة الشـــاذّة لا تُخـــرج الظاهرة عن اختصاصها بالشعر ولو كثرت شـــعرًا. أمـــا القـــراءة المتـــواترة فيستأنَس لها بكثرة الشعر ولهجات العرب.

الكلمات المفتاحية: اللغة، الشعر، القراءات، القرآن، أبو حيان.

Poetic Necessity in the Light of Quranic Readings According to Abu Hayyan

Muhammad Eid Hassan Abdel Nabi

Department of Grammar, Morphology, and Prosody, Faculty of Dar Al-Ulum, Cairo University, Egypt.

Email: Muhammad@cu.edu.eg

Abstract:

Several linguistic phenomena are shared between poetry and prose as well as are found in both frequent and rare Quranic readings. However, the lack of a unified gathering of readings by early grammarians led some to challenge others. This was not an indictment of the Holy Quran but rather a perception that a reading represented an individual's endeavor in selecting one of the seven forms of letters upon which the revered book was revealed, or a belief that the reader or narrator had erred. Therefore, a study on the language of poetry in the context of Quranic readings by a scholar who integrated a comprehensive understanding of grammar with a broad knowledge of readings was essential. This aims to establish criteria for distinguishing phenomena unique to poetry from those common to both poetry and prose. Both descriptive and analytical methods are adopted. Samples that highlight the research problem are identified and analyzed by comparing with corresponding instances in Quranic readings. The research begins with an introduction that underscores the research problem, its outline, and

methodology, followed by a preface explaining Abu Hayyan's concept of necessity. The study comprises two main sections: the first discusses the appearance of poetic form in readings, while the second examines the presence of poetic structure in readings. The findings include observations that frequent exposure to poetic linguistic phenomena through prose accepts them without requiring citation and can be analogized to them. It also emphasizes that the consistency of the heard text is the primary criterion for prose to negate the uniqueness of a phenomenon in poetry. A frequently observed phenomenon is permissible in extensive speech, and an outlier occurrence does not diminish its poetic specificity. Frequent readings can be analogized due to the prevalence of poetry and various Arab dialects.

Keywords: Language, Poetry, Readings, Quran, Abu Hayya

المقدمة:

خلق الله عز وجل النوع الإنساني ذا حاجات وأغراض لا تتحقق إلا بالإبانة عنها، فعلّمه البيان عن ذلك، وجعل من آياته في خلقه اختلاف ألسنة البشر في نقل تلك الحاجات والأغراض من النفس إلى اللفظ، فنشأت المجتمعات البشرية متعددة اللغات بحيث ينتمي كل عدد من اللغات إلى فصيلة لغوية محددة. وعلى تاريخ البشرية الطويل تعرّضت اللغات لانشطار داخلي إلى عدد من اللهجات التي تحمل في مجموعها خصائص اللغة الأم، وتصير بعض هذه اللهجات في بعض الأحوال جزائر لغوية. إذا افترضنا ذلك في العربية ظهرت لنا صعوبة الإحاطة بظواهرها كلها رصدًا ووصفًا وتقعيدًا، فعدَل علماؤها إلى رصد الظواهر المتكررة الوقوع فقعّدوا لها، وصار لهم مواقف متباينة فيما خالف تلك الظواهر وما لم يطّرد على قواعدهم التي قعّدوها. وكانت تلك المواقف موقوفًا لِينها وشِدّتُها على تحصيل العالم لمتن العربية **أولا**، وقدرته على رد تلك المخالفات إلى الموافقات بالتأويل **ثانيًا**، وتفريقه بين الظواهر المشتركة بين النثر والشعر والظواهر المختصة بالشعر **ثالثًا**. ثم على تطور الفكر النحوي أخيرًا بحيث وجدنا سيبويه والفرّاء ينبّهان على أن الشعر يجوز فيه ما لا يجوز في الكلام، ثُمّتَ وجدنا ابن مالك ينفي اختصاص الشعر ببعض الظواهر التي زعم لها نحاة متقدّمون ذلك الاختصاص.

إن الشاعر المطبوع الناطق باللغة سجية وفطرة وسليقة قد نشأ في بيئة لغوية تسيطر عليها لهجة معيّنة، ثم هو يتلقّى اللغة من أهل تلك البيئة، ويدخل عليه مفردات وتراكيب ومعانٍ من بيئة أخرى عن طريق أمٍّ قد تكون من قبيلة غير قبيلة الأب ولهجة غير لهجته، وتجارةٍ يلتقي فيها أضرابه من أبناء قبائل أخرى، وحجٍّ يفِد فيه إلى مكّة بطون العرب من كل فج عميق، وأسواقٍ أدبية

فيها شاعر كبير كالنابغة الذبياني يحاكم بين الشعراء كالخنساء وحسان بن ثابت. هذا كله شكّل الذهنية اللغوية للشاعر، فإذا ما وجد في نفسه معنًى يعتمل ويجيش ويثور أطلق لسانه لا يُوقفه هذا الذي عدّه النّحاة إقواءً أو إصرافًا أو تضمينًا أو ضرورةً.

فلِلشّعْرِ إذنْ لغة انفعالية تلقائية تَخْرج الصيغ فيها والتراكيب ممثِّلةً لحالة الشاعر دالّةً على مراده إنْ بالإعراب، وإنْ بغيره من القرائن التي تنوب عن الإعراب في الإبانة عن المقاصد. فإن ظهر مراده بعد ذلك كله، وإلا كان ما ارتكبه غلطًا. ولذلك وجدنا ابن عصفور ينكر على مَن يستدل بما ورد شِعرًا على ما يجوز في الكلام، ويدعو إلى الظواهر اللغوية المختصة بالشعر وتمييزها عن ظواهر يشترك فيها الشعر والنثر حتى يصح للمستدل استدلاله(١)، كما وجدنا ابن السبكي يدعو إلى ضرورة أن يعتبر عالم البيان مسألة فرق الأسلوب الشعري عن الأسلوب النثري من حيث احتواء الأول صيغًا وتراكيب لا يحتويها الثاني، معلِّلًا ذلك بأن في الشعر فصيحًا، غير فصيح في النثر(٢). وتأثّر بذلك بعض المحْدثين كالأساتذة إبراهيم أنيس ورمضان عبد التواب ومحمد حماسة عبد اللطيف فكتبوا في الدعوة إلى تمييز الظواهر اللغوية التي اختص بها الشعر معترفين بالعجز عن أن يحيط باحث وحده بجوانب هذه القضية، مقرّين بوجود ظواهر كثيرة مشتركة بين الشعر والنثر(٣). ذلك القدْر المشترك الذي جرى عليه التقعيد، ومن بعد ذلك جرى على معياره التأليفُ في لحن العوام وأخطاء المثقفين.

---

(١) ضرائر الشعر، ص(١١).

(٢) شروح التلخيص، (٩٩/١).

(٣) يُنظر من أسرار اللغة (٣٣١)، وفصول في فقه العربية (١٥٧)، ولغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية (٣٧٩).

فأردتُ أن أسهم في ذلك بمعالجة تلك القضية عند رجل من النحاة المبرّزين في البحث النحوي خاصة واللغوي عامّة، ومن علماء القراءات المشاركين فيها نظْمًا لألفية فيها بعنوان (عقد اللآلي)، وشرحًا لها بعنوان (نكت الأمالي)، وموجِّهًا لظواهرها في تفسيره (البحر المحيط)، ذا اطّلاع واسع بلسان العرب حتى إنه حفظ فصيح ثعلب ولغات دواوين امرئ القيس والنابغة وعلقمة وزهير وطرفة وعنترة والأفوه الأودي، وكثيرًا من لغات نحو ثلث ديوان الحماسة وقصائد مختارة لأبي تمّام، بل تعدّى عِلمه إلى لسان الأتراك ولغة الحبش فألّف (الإدراك) و(نور الغبش).

تتخذ تلك المعالجة الوصف والتحليل منهجًا رصدتُ به عيّنات دالّةً على إشكالية البحث، وحللت تلك العينات مقارنًا إياها بنظائرها في القراءات القرآنية لتمييز ما فيها من ظواهر لغوية مشتركة بين الشعر والنثر، وأخرى تختص بالشعر.

وذلك بعنوان (**الضرورة الشعرية في ضوء القراءات القرآنية عند أبي حيّان**). تبرزها مقدمةٌ تحتوي سبب البحث وهدفه وإشكاليته ومنهجه، وتمهيدٌ في تمايز الشعر عن النثر أسلوبًا، ومبحثان:

الأول: ورود الصيغة الشعرية في القراءات، وفيه مطلبان: ورود الصيغة في قراءة متواترة، ورود الصيغة في قراءة شاذّة.

الثاني: ورود التركيب الشعري في القراءات، وفيه مطلبان: ورود التركيب في قراءة متواترة، ورود التركيب في قراءة شاذّة. ثم خاتمة فيها نتائج البحث وتوصياته

تمهيـــــــــــد

كل العلوم تعتمد في توطيد أركانها على التعاريف التجريبية القابلة للتعديل والتحديث، وآراء علماء اللغة والأدب تحولت إلى نظريات وقواعدَ بعد الدراسة والتمحيص في جذورها الممتدة في عُمق التاريخ الإنساني. من هـذه الآراء أو البذور التي زرعها قدماؤنا (الضرورةُ الشعريّةُ)؛ فقد كان ارتكابُ الضـرورات ِ ممارسةً فرديةً تجرّدت عن أية ضوابط تُذكر، ولم يكن لها بدايةً أيٌّ تنظيمٍ، وقد راج هذا العمل في شعرنا القديم لغياب (النقد الشعري)، أقصد: (تقويم الظواهر الشعرية) الذي توسع وأخذ أبعاده واستقرت ضوابطه بعد فتـرةٍ مـن الـزمنِ أصبحت معها تلك الضرورات أمرًا مسلَّمًا بوجوده. يقول أبو هـلال: "وإنمـا استعملَها القدماءُ في أشعارِهم لعدمِ علمِهم بقباحتِها، ولأنّ بعضَهم كان صـاحبَ بدايةٍ، والبدايةُ مزلّةٌ؛ وما كان أيضا تُنْقَد عليهم أشعارُهم، ولو نُقِدتْ وبُهْرِجَ منها الـمَعيبُ كما تُنْقَدُ على شعراءِ هذهِ الأزمنةِ ويُبَهْرَجُ من كلامِهم ما فيـه أدنـى عيبٍ؛ لتجنّبوها"[١].

دفعت ظاهرة (الضرورة الشعرية) النحاة إلى تخصيص بعض الظـواهر اللغوية بالشعر دون النثر، لكن لا نستطيع أن نحدد زمنيًّا بدايات هذا الإجـراء الواعي، إلا أن خطّه الزمني قد يكون بين زمـن أبـي عمـرو بـن العـلاء (ت١٥٤هـ) وزمن الأصمعي (ت ٢١٦هـ)؛ فقد كانا يقولان: "لا يقول عربي: (كاد أنْ)، وإنما يقولون: (كاد يفعل)... مرادهما بقولهما: لا يقول عربي (كـاد أنْ)- أنه لا يقول ذلك في الكلام، وأما الشعر فهو محل الضرورة فلا خطأ فـي قولهما"[٢]. هذا يوضح لنا انتصارًا للشعراء على القواعد الصارمة التي فرضها

(١) الصناعتين لأبي هلال العسكري، ص(١٥٠).

(٢) خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي (٩/٣٤٩-٣٥٠).

النحويون عليهم من خلال تخصيص الظاهرة بالشعر؛ لأن كثيرا من اللغويين في عصرهم لم يكونوا ليجرؤوا على تخطئتهم؛ لأنهم كانوا يمثلون أعلى درجات الفصاحة ورقيّ العبارة، أوْ لم يكن في أدنى تصورهم أن يُخْطِئَ شاعر في لغته، وهو الذي يُنشدُ اللغةَ بالسليقةِ. وما إن يخرج شاعر عن النحو الذي عهدته العرب حتى كانوا يسارعون إلى تأويل شعره وتخريجه على الوجه الذي يدفع عنه سوءَ النظمِ وركاكة التأليف.

وكذلك تنّبه الخليل (ت١٧٠هـ) إلى هذه المسألة، ودلّ على ذلك التمايز انطلاقًا من حاجات اللغة الشعرية وحاجات الشعراء أنفسهم، فقال: "الشعراءُ أمراءُ الكلام يصرفونه أنّى شاءوا، وجائزٌ لهم ما لا يجوزُ لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده، ومن تصريف اللَّفظ وتعقيده، ومدِّ مقصوره وقَصْرِ ممدوده، والجمعِ بين لغاتِه، والتفريقِ بين صفاته"(١). ففي كلامه تفضيلٌ وتفصيلٌ وإشارة إلى متطلبات المعنى واللفظ، وإجازةٌ من غير اضطرار؛ فهم أمراء الكلام. وعندما نبحث في (الكتاب) نجد أحكام الضرورة موزعة داخل أبوابه دون تعريف صريحٍ يجمعها أو تبويبٍ يَنْظِمها، وإنما جاء سيبويه على ذكرها في (باب ما يحتمل الشعر)، ولم يضع لها ضوابط، وترك بابها مفتوحا للتوسُّع فيها، قال: "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام مِن صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء؛ لأنها أسماء كما أنها أسماء، وحذفِ ما لا يحذف، يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا... وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا؛ لأن هذا موضع جُملٍ"(٢). وقد يشير إليها بعبارات، منها: "إذا اضطر شاعر فقدّم كما أنه لو اضطر شاعر...، وقد اضطُرّ

(١) زهر الآداب وثمر الألباب للحصري (٦٨٧/٣).

(٢) الكتاب لسيبويه (٢٦/١).

الشاعرُ فبناه ... وهذا يجوز في الشعر ... لأنّ الشاعر إذا اضطرّ فَصَلَ... وقد يجوز في الشعر أن تُشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجـرور"[١] فجعل بابها الشعر دون النثر.

اضطرار الشاعر هنا فيما يرى البحث لا يعني أنه عجز عـن المجـيء بالتركيب على سَنن قواعد النحاة، ولا قصد ذلك إقامةً للوزن، وإنما هجم طبْعه على طريقة في التركيب وشكل من الصيغ ينبئ عن مقتضى حاله الذي حرّكـه إلى قرْض الشعر والشدْو به. وهذا يُفضي بنا إلى رفض أن يكون ذلك ضرورةً بمعنى أنه لم يجد غير ذلك كما أطلق النحاة، وإنما هي صيغ وتراكيب استعملها الشعراء، وتداولها رواتهم، وراقت الذوقَ العربي الذي يرى في الشاعر الآلـة الإعلامية العُليا للعرب أُمّةً وقبائل. هذا هو الـمُفاد مـن موقـف أبـي حيـان التطبيقي لضرورة الشعر؛ فإنه فيما ورد في قراءة متواترة ينفي أن يكون مـن خصوصيات الشعر، وأما ما قرئ شاذًّا أو جاء قليلًا في النثر فلا يُخرجـه مـن أسلوب الشعر إلا أن يجده في كلام العرب المنثور. فليست الضرورة إذنْ فيمـا ليس للشاعر عنه مندوحة ولا فيما له عنه مندوحة، إنما الضرورة ما لم يأت في النثر من ظواهر لغوية، وما ينبغي حينئذ ألا نسمي مثل ذلك "ضرورة"، وإنمـا نسميه "ظواهر مختصة بالشعر". وما أحسن قولَ ابن هشام: "وزعم الناظم –ابن مالك– في (شرح التسهيل) أن الفصل في البيت ليس بضرورة لتمكُّن الشـاعر من أن يقول: (ألَّا يكون لنا خِلٌّ ولا جارُ) وإذا فُتح هذا الباب لم يبق في الوجود ضرورة، وإنما الضرورة عبارة عما أتى في الشعر علـى خـلاف مـا عليـه النثر"[٢]، وإشارةَ ابن عصفور إلى أنّ الشعر إلْفُ ما لا يجوز في الكلام فقـال:

(١) انظر مثلا الكتاب لسيبويه (١/٩٨، ٤٠٧، و٢/٢٨٠، ٣٨٢).

(٢) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص: ٨٢).

"اعلم أن الشعر لـمّا كان كلاما موزونا يُخرجه الزيادةُ فيه والنقصُ منه عن صحة الوزن، ويُحيله عن طريق الشعر؛ أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام، اضطروا إلى ذلك أو لم يضطروا إليه؛ لأنه موضع أُلِفت فيه الضرائر"(١).

لقد تجشّم النحاة عناءَ التأويل والتوجيه القائم على ردّ التراكيب الموسومة بالضرورة إلى قواعد النحاة حفاظًا على الاطّراد الذي أَلِفوه فيها. ثم يا ليتهم حين تأوّلوا ووجهّوا صَرَفوا أنظارهم إلى وجه المعنى المراد الذي أدى إلى ارتكاب (الضرورة) المزعومة إلا بعضهم كابن جنّي الذي وجّه دلاليّا بعض الظواهر التي وقعت في القراءات الشاذة والشعر في (المحتسب)، والمنتجب الهمذاني كتوجيهه للفصل بين المتضايفين في {مخلفَ وعْدَه رسلِه}: "والذي جَسّره على ذلك في الكتاب العزيز التنبيه على الأصل والإشعار به مع بقاء اللفظ على ما هو عليه لأجل الرسم وللمعنى المذكور آنفًا، وهو أنه لا يخلف الوعد أصلاً"(٢).

ولو ميّزوا لنا خصائص أسلوب الشعر من خصائص أسلوب النثر لأراحوا أنفسهم من ذلك العناء. وإنما اتجهوا إلى ذلك؛ لأن نظرية العامل استهوتْ جمهورهم فانصبّ جُلّ اهتمامهم على الإعراب؛ لأنه القرينة الأبرز في لسان العرب، لكنهم في كثير من الأبواب النحوية عرَضوا لقرائن أخرى تنوب عن قرينة الإعراب عند انعدامها أو وقوع اللبس مع وجودها نحو قرينة التذكير في نحو: ضرب سلوى موسى، وقرينة التأنيث في مثل: ضربت سلوى موسى، وقرينة الرتبة في نحو: ضرب موسى عيسى، وضربت سلوى بشرى، وقرينة

(١) ضرائر الشعر (١٣).
(٢) الفريد (٤٨/٤).

التشبيه نحو: أبو حنيفة أبو يوسف، وأبوك أخوك، وقرينة العـدد نحـو قـول النابغة[١]:

يُصَاحِبْنَهُمْ حَتَّى يُغِرنَ مُغَارَهُمْ ... مِنَ الضَّارِيَات بالدِّمَاءِ الدَّوارِبِ

"يريد: من الضَّارِياتِ الدَّوارِب بالدِّماء. وإنما يَقْبحُ مثلُ هذا إذا التَبسَ بِما قبْلَهُ؛ لأنَّ الدّماءَ جَمْع، والدّوارب جمعٌ، ولو كان: من الضَّارِيَات بالدمِ الدَّوارِب لم يَلْتَبِسْ وإنْ كانَت هذه الكلمةُ حاجزةً بيْن الْكَلمتَيْنِ"[٢]. والنظر فـي الظـواهر الموسومة بالضرورة يستدعي حمْل تلك الظواهر على قرائن أخرى غير قرينة الإعراب خروجًا من وصْفها بالضرورة، ذلك المصطلح الذي أفقد تلك الظواهر جمالها الموضعي، وفوّت على النحاة بحث الدلالات وراء ذلـك النـوع مـن العدول، وانصرف بحثهم أحيانًا إلى تغيير أبيات الضرورة برواية تخلـو مـن الظاهرة المخالِفة، وأحيانًا أخرى إلى إقامة خلاف حول مسائل إنما نجم الخلاف فيها بسبب أبيات الضرائر الشعرية، وإنما هي أبيات وقع فيها ترخُّصٌ في بعض القرائن اللغوية استنادًا إلى وضوح المعنى بقرائن أخرى، أو استعمل الشـاعر فيها إحدى اللهجات. ولا يلزم حين يفعل ذلك أن تكون لهجته هو؛ فإن الظواهر اللهجية في الشعر ما هي إلا أحد مظاهر اللغة المشتركة التي تكونت جزئياتهـا من استعمالات لهجية متعددة.

(١) من الطويل، ديوانه (٤٣).

(٢) عيار الشعر لابن طباطبا (ص: ٦٩).

المبحث الأول

ورود الصيغة الشعرية في القراءات

المطلب الأول ورود الصيغة في قراءة متواترة:

الفرع الأول حذف إحدى النونين من المضارع المرفوع بثبوت النون:

الأصل في مضارع الأمثلة الخمسة المتصلة به ياء المتكلم أن يكون بنونين: نون الرفع مبنية على الفتح، ونون الوقاية مبنية على الكسر نحو قوله تعالى: {أَتُجَادِلُونَنِي فِي أَسْمَاءٍ سَمَّيْتُمُوهَا} [الأعراف: ٧١]. وورد في الشعر حذف إحدى النونين(١) كما في قول مُتمِّم بنِ نُوَيْرَةَ(٢):

وَلَقَدْ عَلِمْتُ وَلَا مَحَالَةَ أَنَّنِي * لِلْحَادِثَاتِ، فَهَلْ تَرَيْنِيَ أَجْزَعُ

وقَوْلِ أبي حيّة النميري(٣):

أَبِالْمَوتِ الَّذي لا بُدّ أنّى * مُلاقٍ -لا أباكِ- تُخَوِّفينى؟!

خصّ بعض النحاة هذا الحذف بالشعر حتى لحّن مَن قرأ بالتخفيف: {وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ} [الأنعام: ٨٠]، و: {قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَى أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونِ} [الحجر: ٥٤]، لكن أبا حيان نفى اختصاص الشعر بذلك بتخطئة مَن لحّن القُرّاء، وجعْلِ مجيء الفعل بالنونين جائزًا لا واجبًا(٤)؛ إذْ قُرئ ذلك متواترًا في الآيتين آنفتي الذكْر(٥)،

---

(١) انظر ما يجوز للشاعر للقزاز (٢٥٧-٢٥٨)، وضرائر ابن عصفور (١٠٩-١١١)، والضرائر للآلوسي (١٢٥-١٢٦).

(٢) من الكامل، المفضليات (٥٣).

(٣) من الوافر، شعره (١٧٧) .

(٤) البحر المحيط (٤/ ٥٦٩) و(٥/٣٤٢-٣٤٣) و(٦/٤٨٥).

(٥) انظر التذكرة لابن غلْبون (٣٢٨)، والتيسير للدّاني (٢٧٨ و٣٣٤ و٣٣٧)، والتحبير لابن الجزري (٣٥٨ و٤٢٨ و٤٣١).

وأنه لغة منسوبة إلى قبيلة غطفان[١]. وهي كذلك لغة أهل المدينـــة وقـــراءة قُرّائهم كنافعٍ المدنيّ[٢]، وورد عليها عدد من الأحاديث النبويـــة[٣] مثـــل: "لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابُّوا"[٤]، و"إنّك تبعثُنا فننزلُ بقوم لا يَقْرُونا"[٥]، و: "إِنَّ أَهْلَ الْبَيْتِ لَيَكُونُوا فَجَرَةً فَتَنْمُو أَمْوَالُهُمْ وَيَكْثُرُ عَدَدُهُمْ إِذَا تَوَاصَلُوا"[٦]، و"كيف يسمعوا، وأنَّى يجيبوا وقد جَيَّفوا؟!"[٧]؛ فإذا كان حذفها من غير أن يتلوها مثلها وهي نون الوقاية؛ كان حذفها مع توالي الأمثال تخفيفًـــا أَولَى؛ فإنه "تميل اللغة العربية إلى التخلص من تـــوالي المقـــاطع المتماثلـــة فتحذف واحدًا منها"[٨].

ومن هنا وجدنا سيبويه يذكر هذا الحذف من تصرفات العرب في كلامها لا في شعرها فحسب، فيقول: "وهُم في ذا الموضع _دخول نون التوكيد الثقيلة_ أشد استثقالًا للنونات، وقد حذفوها فيما هو أشد مِن ذا، بلغنا أن بعض القراء قرأ:

---

(١) انظر أثر اختلاف اللهجات للمباركي (١٨٩).

(٢) انظر مجاز القرآن لأبي عبيدة (١٣/١ و٣٥٢). وأطلق الشـــاطبي كثرتـــه فـــي الكـــلام (المقاصد الشافية ٣٣٩/١-٣٤٠)

(٣) انظر صحة الاحتجاج بالحديث في النحو (الحديث النبوي في النحو العربي) د. محمـــود فجّال، (٨-٩) حيث أوجز قبل تفصيل دفع شبه المانعين، كما ذكر في كتابه الآخَر (السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث) (٨-٩) أيضًا أمرين يرجع إليهمـــا تـــرْكُ مَـــن تـــرَكَ الاحتجاج بالحديث في القواعد النحوية.

(٤) مسند أحمد (١٦/ ٣٨١) حديث رقم (١٠٦٥٠)

(٥) مسند أحمد (٢٨/ ٥٧٩) حديث رقم (١٧٣٤٥)

(٦) صحيح ابن حبّان (٢/ ١٨٣) حديث رقم (٤٤٠)

(٧) صحيح مسلم (٤/ ٢٢٠٣) حديث رقم (٢٨٧٤)

(٨) بحوث ومقالات، د. رمضان عبد التواب (٢٧). وانظر (٣٥) لمزيد من الشواهد النثرية على الظاهرة.

{أتحاجونِي}... وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف"[١]، فلم يقيده بأسلوب الشعر، ونص على العلة وهي التخفيف، ووجدنا الزجاج يجيزه بلا ضرورة[٢].

الفرع الثاني تسكين هاء الضمير وصلاً:

الأصل في هاء الضمير التي بيْن متحركينِ تحريكها وإشباع حركتها، لكن الشعر ورد بإسكانها[٣] مثل[٤]:

وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بِي نَحْـوَهُ عَطَـشٌ * إِلَّا لِأَنَّ عُيُونَهْ سِـيلَ وَادِيهَـا

ومثل[٥]:

فظِلْتُ لدى البيتِ العتيق أُخِيلُـه * ومِطْوايَ مُشْتَاقَانِ لَهْ أَرِقَـانِ

وقول الراجز[٦]:

أَنْحَى علَيَّ الـدهرُ رِجـلاَ ويـدا
يُقْسِـمُ لا يُصْـلِحُ إلا أَفْسَـدا
فيُصـلِحُ اليـومَ ويُفسـدُهْ غـدا

---

(١) الكتاب لسيبويه (٣/ ٥٢٠)، وانظر إعراب القرآن للنحاس (٢/٢٤١).

(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه (١/ ٢١٦-٢١٧).

(٣) انظر ما يحتمل الشعر للسيرافي (١٢٩)، وما يجوز للشاعر للقزاز (١٩٨-٢٠١)، وضرائر ابن عصفور (١٢٤)، وموارد البصائر (٥٣/ب).

(٤) من البسيط، نسبه محققو تمهيد القواعد إلى دريد بن الصِّمّة وأحالوا على مراجع معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون (٥٣٨)، فلا هو منسوب في معجم الشواهد ولا في مراجعه، ولا هو في ديوان دريد، وانظر معاني القرآن لقطرب (١/٣٦)؛ فإنه أقدم من ذكر البيت فيما وجدتُ.

(٥) من الطويل، ليعلى الأحول من أزد السَّراة، خزانة الأدب (٥/٢٧٥)، وانظر الأصول لابن السرّاج (٣/٤٦١).

(٦) معاني الفرّاء (١/٣٨٨)، وهو لدُويد بن زيد بن نهّد في طبقات فحول الشعراء لابن سلّام (٣١-٣٢).

لم ير أبو حيان ذلك من خصوصيات الشعر[١]؛ لأن ما ورد فيها قُرئ متواترًا كقوله تعالى: {وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهْ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهْ إِلَيْكَ} [آل عمران: ٧٥][٢]، وهو لغة لأزد السَّراة وأعراب عُقيل وكِلاب، يقولون: ضربتُهْ ضربًا شديدا[٣]، وأن صاحب القراءة هو أبو عمرو بن العلاء، ولا مطعن فيه؛ "فإنّه عربيّ صَريح، وسامعُ لُغَة، وإمام في النّحوِ، ولمْ يَكنْ لِيَذْهَبَ عنه جوازُ مثْل هذا"[٤].

بمقارنة ما سيق شعرًا بما قُرئ نجد أن الضمير في الشعر متصل باسمٍ أو حرفٍ أو بفعل غير مجزوم بحذف حرف العلة، وفي القراءة اتصل بفعل مجزوم بحذف حرف العلة. ولذلك فرّق بعض النحاة أَقْدمهم ابن خالويه فجعل الصيغة الواردة في القراءة جائزة بلا ضرورة كما جاز فيها الإشباع والاختلاس[٥]، وجعل ما ورد في الشعر خاصًّا بالشعر.

ولم أقف على هذه التفرقة قبل ابن خالويه؛ فسيبويه نص على أن الهاء الواقعة بين متحركين ليس فيها إلا إثبات حركتها وإشباعها بحرف لين واو أو ياء، وكذلك المبرد[٦]. ومَن أجاز في غير الشعر منهم لم يفرّق كذلك[٧]. فيجوز

---

(١) انظر البحر المحيط (٣/ ٢٢١-٢٢٢)، و(٦/ ١٥٧).

(٢) التذكرة ٢٩٠، والتيسير ٢٥٣.

(٣) معاني القرآن للفرّاء (٢٢٣/١ و٣٨٨)، ولقطرب (٣٥/١-٣٦)، والمحكم لابن سِيده (٣٤٧/٤).

(٤) البحر المحيط (٣/ ٢٢١).

(٥) انظر الحجة لابن خالويه (١١١)، الكشف لمكي (٣٤٩/١)، وضرائر ابن عصفور (١٢٤).

(٦) انظر الكتاب (٤/ ١٩٠)، والمقتضب (٣٨/١ و٢٦٧).

(٧) انظر معاني الفرّاء (٣٨٨/١)، ومعاني الأخفش (٢٨/١).

تسكين الهاء في سعة الكلام ولا فرق، وليست تصرفات العرب في كلامها مقصورة على ظاهرة الإعراب، وإنما لها في ذلك الأساليبُ المتنوعة التي تستعملها من غير ضرورة، ومنها إجراء الوصل مجرى الوقف، وعليه حُمل تسكين تلك الهاء(١)، ومنها أن يجعلوا الضمير وما اتصل به كالكلمة الواحدة ويخففونها بالتسكين، وهو ممكن هنا أيضًا(٢).

الفرع الثالث قصْر الممدود:

يُعرب الاسم الممدود بحركات ظاهرة على همزته، لكنّه قد يَرِد في الشعر مقصورًا، من ذلك(٣):

لَا بُدَّ مِنْ صَنْعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرْ

ومنه قول الأعشى(٤):

والقارحَ العَدّا وكُلَّ طِمِرّةٍ * ما إنْ تنالُ يدُ الطويلِ قَذالَها

وقول شُميت بن زِنباع(٥):

ولكنّما أُهْدِي لقَيْسٍ هَديةً * بفِيَّ مِنِ اهْداها لكَ الدهرَ إثْلَبُ

وقول آخر(٦):

فلو أنَّ الأَطِبّا كانُ حَوْلي * وكان مع الأطباءِ الأُساةُ

---

(١) انظر الخصائص (١/١٢٩-١٣٠)

(٢) انظر إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه (١/ ١١٥)

(٣) من مشطور الرجز، وهو في المقصور والممدود لابن ولّاد (١٦٧)، وما يحتمل الشعر من الضرورة (١٠٧)

(٤) من الكامل، ديوانه (٢٩)، وما يحتمل الشعر من الضرورة (١٠٨)

(٥) من الطويل، ما يحتمل الشعر من الضرورة (١٠٨)

(٦) من الوافر، ما يحتمل الشعر من الضرورة (١١٢)

"وهو كثير تغني شهرته عن الاستشهاد له"[١]، وعُدّ من الضرائر الحسنة في الشعر[٢]؛ لأنه تخفيف ورجوع إلى الأصل بحذف الزائد[٣]. كل هذا لا يُخرجه عن اختصاصه بالشعر. وخالف أبو حيان فأجازه في الكلام قليلًا[٤] محتجًّا بقراءة قوله تعالى: {وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَايَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تُشَاقُّونَ فِيهِمْ} [النحل: ٢٧] بقصر الشركاء[٥]؛ فـ"العرب التي تؤخذ عنها اللغة تقصر الممدود في الشعر وفي بعض الكلام"[٦]. فلماذا أجاز قليلًا لا مطلقًا كما في الموضعين السابقين؟

هذا أحد معاييره في معالجة الظواهر اللغوية التي وردت في الشعر، كما وردتْ في إحدى القراءات؛ ذلك أن قراءة {أين شركايَ} ثابتة لا من طريق (الشاطبية) ولا من طريق أصلِها وهو كتاب (التيسير) لأبي عمرٍو الداني[٧]؛ فاعتمد أبو حيان قوّة الثبوت معيارًا لقلة الاستعمال وكثرته وهو العالم بطرق القراءات الناظم فيها ألفيةً شرحها هو نفسه. فهو يفرّق بين الطرق المتواترة والطرق الثابتة بغير تواتر كطريق هذه القراءة، والطرق الشاذّة. فلما كانت طريق قراءة قصر (الشركاء) ثابتة بلا تواتر أجاز لكن قليلًا، وفرَّق بين ما تواتر فيجوز مطلقًا وما ثبت بلا تواتر فيجوز قليلاً.

لكن هذا القليل، ما حدُّه؟ إنك إذا جوّزت صيغة أو تركيبًا في الكلام جاز بلا كَمٍّ؛ لأن المستعملين لن يلتفتوا إلى قيد القلّة. لذا أرى أن الجواز المقلَّل هذا ليس

---

(١) ما يجوز للشاعر في الضرورة (٢٣٧).

(٢) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للآلوسي (٥٧).

(٣) انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة (١١٥).

(٤) البحر المحيط (٦/ ٥٢٢).

(٥) انظر التذكرة لابن غلْبون (٣٩٩)، والتيسير للدّاني (٣٣٦).

(٦) المقصور والممدود لابن ولّاد (٢٩٠).

(٧) انظر النشر لابن الجزري (٣٠٣/٢).

في الاستعمال خاصة أن بعض الظواهر اللغوية تقلّ حتى إن القياس عليها لا يصح. إنما هو هنا مرهون بالإضافة إلى ياء المتكلم بحيث لا يكون القصر أثقل من المد كما في: شركاكم إذا قصرْنا (شركاؤكم) مثلًا؛ فالظاهر أن لياء المتكلم المضافة إلى (شركاء) الأثر في قَصْره، ولذلك لم يُقرأ متواترًا ولا شاذًّا مقصورًا قول الله سبحانه: {وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ} [الأنعام: ٢٢]. يؤكد هذا أن القصر ثبت عن الحسن البصري، وقراءتُه من الأربع الشواذ، وعن البزّي فيما روي عنه من غير طريق (الشاطبية) و(التيسير) في كل ممدود مضاف إلى الياء[١]، وأن أبا حيان هنا أجاز قليلًا، وعند سياقه قراءة {مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّا عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ} [الفتح: ٢٩] بقصر الممدود قال: "وَهِيَ شَاذَّةٌ؛ لِأَنَّ قَصْرَ الْمَمْدُودِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الشِّعْرِ"[٢]. فهذا تفريق ضمنيّ بين قصر الممدود عمومًا وقصر الممدود المضاف إلى ياء المتكلم. ويمكن أن يلحق العَلَم الممدود بتجويز أبي حيان؛ فقد ثبت متواترًا في (زكريا) مقصورًا في جميع القرآن عند أربعة من القرّاء العشرة أصحاب التواتر: حمزة الزيات والكسائي وحفص وخلف العاشر[٣].

المطلب الثاني ورود الصيغة في القراءات الشاذة

الفرع الأول حذْف لام المنقوص معرَّفًا أو منصوبًا:

الاسم المنقوص تثبت ياؤه إذا عُرِّف أو نُصب، وورد في الشعر حذف الياء مع التعريف مرفوعًا ومجرورًا[٤] كقول مضرّس بن ربعيّ[٥]:

فَطِرْتُ بِمُنْصُلِي فِي يَعْمَلاتٍ * دَوامِي الأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحا

(١) انظر النشر لابن الجزري (٣٠٣/٢)، وإتحاف فضلاء البشر للبنا الدمياطي (٢/ ١٨٣).
(٢) البحر المحيط (٩/ ٥٠٠).
(٣) انظر النشر (٢٣٩/٢)، وإتحاف فضلاء البشر للبنا الدمياطي (١/ ٤٧٦).
(٤) انظر أمالي ابن الشجري (٢٩٠/٢-٢٩١).
(٥) من الوافر، الكتاب (٢٧/١)، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١٨٢/١).

وقول الأعشى[١]:

وأخو الغَوانِ متى يشأْ يَصْـرِمْنَهُ * ويَعُـدْن أعـداءً بُعيْـدَ وِدادِ

اكتفى أبو حيان بذكْر قراءة شاذّة وَرَدَ فيها ما ورد في الشعر، وهي قوله تعالى: {ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ **النَّاس**} [البقرة: ١٩٩][٢] على أنّ المُراد بالناسي آدَمُ عليه السّلامُ، أو التّاركُ الإفَاضةَ من المُزْدَلِفَةِ، بخلاف قُرَيْشٍ التي كانت تُفيض من المُزدَلِفة لا من عرفاتٍ[٣]، وأن هذا الحذف عند سيبويه من الظواهر المختصة بالشعر[٤]، وعند الفرّاء جائز في الكلام اجتزاءً بالكسرة عن الياء[٥]، ولم يذكر أن ذلك قد جرى في كتاب الله كثيرًا فلا يكون من خصوصيات الشعر[٦]، مثل: {أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ} [البقرة: ١٨٦] {وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ} [الإسراء: ٩٧] {مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ} [القمر: ٧، ٨]

إن وجود هذا الحذف في القرآن الكريم يجيز ذلك في الكلام، لكن بعض كتب الضرائر تبعت سيبويه في موقفه حتى وجّهوا هذه الخصوصية بلهجة الشاعر لا بأسلوب الشعر؛ حيث صرفوا ضرورة هذا الحذف إلى الشاعر الذي أصل لغته إثبات ياء المنقوص المعرَّف، فيحذفها اضطرارًا[٧]. وإنما خص

---

(١) من الكامل، ديوانه (١٢٩)، وانظر أيضًا الكتاب (٢٨/١)، وما يجوز للشاعر للقزاز (١٩٢).

(٢) المحيط في التفسير (٢/ ٣٠٤) وهي في مختصر شواذ ابن خالويه (١٢)، والمحتسب (١١٩/١).

(٣) انظر المحيط في التفسير (٢/ ٣٠٣-٣٠٤).

(٤) انظر باب ما يحتمل الشعر في الكتاب (٢٦/١-٢٧) و(١٩٠/٤).

(٥) انظر معاني الفرّاء (١/ ٩٠ و٢٠٠-٢٠١).

(٦) انظر معاني الفرّاء (٢/ ٢٤٥)، وشرح درة الغواص للشهاب الخفاجي (٤٤٩).

(٧) انظر ما يحتمل الشعر للسيرافي (١٢٤-١٢٥)، وضرائر ابن عصفور (١٢١-١٢٢)، وموارد البصائر لمحمد سليم (٥٢/ب).

سيبويه حذف الياء بالشعر حال الوصل، يؤخذ هذا من أنه ذكر أن إثبات اليـــاء مع (أل) أجود في الوقف لأن تلك الياء ثابتة في الوصل، ونصّ أن بعض العرب يحذفونها وقفًا[١]. فبقي أن حذفها وصلًا من خصوصيات الشعر، وعلى هذا أحمل كلامه في (باب ما يحتمل الشعر)، أما سائر الكلام فتثبت الياء وصلًا، وذلك كما في بعض القراءات المتواترة، منها قراءة أبي عمرو بن العلاء[٢]. وكأن سيبويه تأثّر بما وصله من القراءات القرآنية التي تُثبت الياء وصلًا خاصة قراءة أبـــي عمرو التي اعتادها في البصرة وعُدَّ مِن رواتها[٣].

الفرع الثاني استعمال (فُعلى) التفضيل نكرة غير صفة ولا خبر:

(أفعل) التفضيل لا تستعمل نكرة إلا وتصحبها (مِن) فيقال مثلا: لَأنت أعز عليّ من نفسي، ولا توصف بها نكرة فيقال: رجل أصغر وامرأة صغرى[٤] إلا في الشعر، ومن ذلك قول بشامة ابن حَزَن النهشلي[٥]:

وَإِنْ دَعَوْتِ إِلَى جُلَّى وَمَكْرُمَـــةٍ * يَوْمًا كِرَامَ سَرَاةِ النَّـــاسِ فَادْعِينَـــا

وقول أبي الغول النهشلي[٦]:

ولا يَـــجْزُونَ مِن حَسَنٍ بسُـــوأَى * ولا يَـــجْزُونَ مِـــنْ غِلَـــظٍ بلِـــينِ

---

(١) انظر الكتاب (١٨٣/٤)، وضرائر ابن عصفور (١٢١-١٢٢)، وموارد البصائر لمحمـــد سليم (٥٢/ب).

(٢) انظر التيسير (٢٤٨ و٣٤٦)، والنشر (١٨٢/٢-١٨٤).

(٣) انظر طريق رواية سيبويه قراءةَ أبي عمرو في غاية النهاية لابـــن الجـــزري (١/ ١٧٩ و٣٣٢ و٣٤٤ و٦٠٢).

(٤) انظر الكتاب لسيبويه (٦٤٤/٣)، والمفصّل للزمخشري (٣٠٢).

(٥) من البسيط، شرح ديوان الحماسة للتبريزي (٢٥/١)، ومنسوب في المفضـــليات (٤٣١) إلى المرقش الأكبر.

(٦) من الوافر، الشعر والشعراء لابن قتيبة (١/ ٤٢٩)، والبديع في علم العربية (٢/ ٥٦)

وهو ظاهر قراءة أُبي بن كعب وطلحة بن مصـرّف والحسـن الشـاذة: {وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنَى} [البقرة: ٨٣][١]، ومثلها شاذةً عن أبي عمرو:{وَمَنْ يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنَى} [الشورى: ٢٣][٢]. ولم يخرج هذا عند أبي حيان عن نادرٍ في النثر أو استعمال في الشعر؛ لشذوذ القراءة الواردة باستعماله[٣] خاصةً أن ورودها نكرةً يمكن تفسيره بمحذوف: وقولوا للناس مقالةً حُسنى، نزد له فيها حسنةً حُسنى، أو تفسيره بتناسي دلالة التفضيل كما في قول العجّاج[٤]:

يومَ ترى النَّفـوسُ مـا أعـدَّتِ

مِـنْ نُـزُلٍ إذا الأُمـورُ غَبَّـتِ

منْ سعيِ دُنيا طالَ ما قدْ مُـدَّتِ

واختار مجمع اللغة العربية بالقاهرة حمْل ما استعمله الكُتّاب المعاصرون نحو: سياسة عليا، وحكومة جُلَّى، ويدٌ طولى، على معنى الصفة المشبّهة: سياسة عالية وحكومة جليلة ويد طويلة[٥]. والمعنى المراد لنحو هذه الاستعمالات يأبى ذلك الحمل الذي سبق إليه بعض النحاة، ولذلك يرى البحث أن هذا الاسـتعمال جائز إذا دل المقام على تفضل مقصود تقدَّر له (مِن) كأن يقول أحـدهم: أظـن محمدًا أكبر من أخيه، فيجيبه السامع: لا، بالتأكيد أخوه أكبر، وهو يعني: أكبـر منه.

---

(١) معاني القرآن للأخفش (١٣٤/١)، ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه (٧)، والبحـر المحيط (١/ ٤٥٩).

(٢) مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه (٧ و١٣٤).

(٣) البحر المحيط (١/ ٤٦٠-٤٦١).

(٤) ديوانه (٤٠٨/١) تح السطلي.

(٥) في أصول اللغة (١٨٧/٢-١٩٠)، وانظر القرارات النحوية والتصريفية (٢٣٧-٢٤١).

الفرع الثالث إبدال الهمزة ياءً بغير قياس:

لما كانت الهمزة من أصعب الحروف نطقًا لأنها تخرج من أقصى الحلق مجهورة شديدة، "وهي بعد البحث التجريدي صوت صامت حنجري انفجاري... لذلك فقد عمدت بعض القبائل العربية إلى تخفيف النطق بالهمز"(١) بالنقل والبدل والتسهيل والحذف. أما التسهيل فيكون بجعْلها بين بين، بين حرف العلّة الذي منه حركتُها وبين الهمزة، وأما البدل فبقلبها حرفَ علةٍ خالصًا، على أن الهمزة المسهَّلة لها حكم المحقَّقة، بخلاف الهمزة المبدّلة حيث تعامل معاملة ما أُبدل منها فتُحذف آخر المجزوم وآخر فعل الأمر.

ولإبدال الهمزة ياءً قياسًا مواضع ليس منها أن تكون ساكنةً بعد فتح كما في: أنبأتُ، أو ساكنة بعد كسر في غير اجتماع همزتين كما في الأمر: أنبِئْهم، أو مضمومة كما في: أُنْبِئُ. لكنْ ورد في الشعر إبدال الهمزة ياءً بلا قياس(٢)، من ذلك لعامر بن الطفيل(٣):

ولا يَرْهَبُ ابنُ العمِّ ما عِشْتُ صَوْلتي * ولا أَخْتَتِي مِن صَوْلَةِ المُتَهَدِّدِ

أراد: ولا أختئُ. وقول ابن هرمة(٤):

إنّ السِّباعَ لَتَهدَا عنْ فَرائِسِها * والنّاسُ ليْسَ بِهادٍ شَرُّهمْ أَبَدا

أراد: ليس بهادئٍ، فأبدل الهمزة ياءً وعامل الاسم معاملة المنقوص النكرة فحذف الياء فقال: هادٍ.

وردت قراءة الحسن البصري: {قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ} [البقرة: ٣٣](٥) بإبدال الهمزة ياءً وحذفها في فعل الأمر، فدلت على أنه أبدل الهمزة ياءً خالصة،

---

(١) المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية د/ محمد سالم محيسن (٨٤-٨٥).

(٢) انظر الأصول لابن السراج (٤٧١/٣)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي (٢٨٠/٤).

(٣) من الطويل، عيون الأخبار لابن قتيبة (١٦٣/٣).

(٤) من البسيط، شعره (٩٧).

(٥) انظر مختصر شواذ ابن خالويه (٣و٤)، والمحتسب (١/ ٦٦)، والإتحاف (٢٠٣/١ و٣٨٦).

ولو كانت بين بين لم يكن ليحذفها. لذلك رأى ابن جني ذلك من ضرورة الشعر إذا وقع مفرِّقًا بين الإبدال والتخفيف(١). أورد أبو حيان قراءة الحسن ولم ينْقُضْ بها رأي ابن جني لشذوذها، وإنما نقضه باستعمال العرب هذا الإبدال في نحو: قرأت وأخطأت وتوضأتُ، يقولون: قريت وأخطيت وتوضّيت(٢). إذن، أبو حيان لا يسوق قراءة شاذة لنفي خصوصية الشعر بصيغةٍ ما أو إثباتها، وإنما يؤيـدها بكلام العرب أو إحدى لغاتهم ليجيز الصيغة في النثر، وإن كان قد تـأثّر بـردّ سيبويه هذه اللغةَ على أبي زيد(٣) فـنص علـى أنهـا "لغـة ضـعيفة حكاهـا الأخفش"(٤).

(١) انظر المحتسب (١/ ٦٦) وانظر ما يجوز للشاعر (٢٥١-٢٥٢ و٢٨٣-٢٨٤) ومـوارد البصائر (٩٠/ أ وب)

(٢) انظر البحر المحيط (١/ ٢٤٠-٢٤١) وانظر هذه اللغة في إعـراب القـرآن للنحـاس (٢٢٠/٣)، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه (١٣٢-١٣٣)

(٣) انظر حوار أبي زيد وسيبويه في شرح القصائد التسع للنحاس (٣٤١/١)

(٤) ارتشاف الضرَب (٢/ ٨٤٩)

المبحث الثاني

ورود التركيب الشعري في القراءات

المطلب الأول ورود التركيب في قراءة متواترة:

الفرع الأول الفصل بين المتضايفين:

الــمطّرد في السماعِ هو التلازمُ اللفظي بين الجارّ والمجرور بحيــث إن المتكلم إذا أورد تركيبًا فيه اسم مجرور ذكر الجارّ يتْبعه هذا المجــرور بلا فصْل سواء أكان المجرور قد جُر بالحرف أم بالإضافة أم بالتبعية؛ فحدُّ الكلام ذلك لأنهما كالكلمة الواحدة من حيث افتقار الحرف في ظهور معنــاه إلى المجرور، ومن حيث إن المضاف إليه يقوم مقام تنوين المضاف. لكــن لغة الشعر حملتْ إلينا الفصل بين الــمتضايفينِ[١] **بالظرف** نحو قول عمــرو بن قميئة[٢]:

لــمّا رأتْ ســاتِيدَما اسْــتَعْبَرَتْ * للهِ دَرُّ اليــومَ مَــنْ لامَهَــا

وبحرف جر ومجروره نحو قول ذي الرمة[٣]:

كأَنَّ أصواتَ، مِنْ إيغالِــهنّ بِنــا، * أواخرِ الــمَيْسِ، أصواتُ الفــراريجِ

وبحرف العطف ومعطوفه كقول الفرزدق[٤]:

يا مَــنْ رَأَى عارِضًــا أُسَــرُّ بِــهِ * بَــيْنَ ذِراعَــيْ وجَبْهَــةِ الأَسَــدِ

---

(١) أكثر المراجع استيفاء لتلك الشواهد كتاب (الدر المصون) للســمين الحلبــي (١٦٨/٥-١٧٥).

(٢) من السريع، الكتاب لسيبويه (١٧٨/١).

(٣) من البسيط، ديوانه بشرح الباهلي (٩٩٦/٢).

(٤) من المنسرح، الكتاب لسيبويه (١٨٠/١).

وبالمصدر نحو(١):

أَشَـــمُّ كأنـــه رجـــلٌ عَبـــوسٌ * مُعـــاودُ جُـــرْأةً وقْـــتِ الهـــوادي

وبالفاعل نحو(٢):

تـــمرُّ على ما تَسْتمِرُّ، وقـــد شَـــفَتْ * غلائلَ عبدُ القيس منهـــا صـــدورِها

وبالمفعول نحو(٣):

فَزَجَجْتُـــــــهُ بِـــــــــمَزَجّةٍ * زجَّ القَلـــوصَ أَبِـــي مَـــزَادَةْ

إن توجيه مثل هذه التراكيب بعلّة التشبيه كما فعل السيرافي(٤)، أو بإقامة وزن الشعر، أو برعاية حرف الرويّ لا ينفي خصوصيتها بأسلوب الشعر. إنما ينفي الخصوصية ورود التركيب عينه حيث لا وزنَ شعري ولا حـــرفَ روي، وحينئذ ينبغي "تصحيح العربية بالقراءة"(٥). ولذلك رأى أبو حيّان الفصل جائزًا في النثر لوجوده في قراءة ابن عامر المتواترة: {وَكَـــذَلِكَ زُيِّـــنَ لِكَثِيـــرٍ مِـــنَ الْمُشْرِكِينَ **قَتْلُ** أَوْلَادَهِمْ **شُـــرَكَائِهِمْ**} [الأنعام: ١٣٧](٦)، وفيها الفصل بين المصدر وفاعله بالمفعول، وحدُّ الكلام: قتْلُ شركائِهم أولادَهم. وعضّد الجـــواز بإلحـــاح

(١) من الوافر، المقتضب للمبرد (٣٧٧/٤)، وضـــرائر الشـــعر لابـــن عصـــفور (١٩٧)، وارتشاف الضرب لأبي حيان (١٨٤٥/٤).

(٢) من الطويل، ما يحتمل الشعر للسيرافي (٢٢١)، وضرائر الشعر لابن عصفور (٢٠٠)، وخزانة الأدب للبغدادي (٤١٣/٤).

(٣) من الكامل، معاني القرآن للفرّاء (١/ ٣٥٨)، والخصائص لابن جني (٤٠٨/٢).

(٤) ما يحتمل الشعر من الضرورة للسيرافي (٢١٧).

(٥) عبارة ابن المنير في (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف ٦٩/٢).

(٦) انظر التذكرة لابن غلْبون (٣٣٥)، والتيسير للـــدّاني (٢٨٣)، وتحبيـــر التيســـير لابـــن الجزري (٣٦٥).

الشعراء على الاستعانة بهذا الظاهرة في عدد من الشواهد، منها قول الأحوص[1]:

لَئِنْ كان النكاحُ أَحَلَّ شيئًا * فإنّ نِكاحَها مطرٍ حرامُ

بجر (مطر) وهو فاعل النكاح، وكان للشاعر أن يرفعه بعد الإضافة إلى المفعول، ولا ضرورة تدعوه إلى الجر[2]، فدل على أنه فعل ذلك طبعًا لا صنعة. ثم استصحب أبو حيان الفصل بالجملة في قول بعض العرب: "هو غلام -إن شاء اللهُ- أخيك" دليلًا على أن الفصل بالمفرد أكثر قبولاً.

وهذا منه رجوع عن تأويل بعيد كان قد تأوله في قراءة ابن عامر، هو حذف التنوين من المصدر على توهم الإضافة، وجر الشركاء بدلا من الضمير في (أولادهم)[3]. لكن إجازته ذلك في النثر ينبغي تقييدها بالصفة التي جاء عليها التركيب في القراءة المتواترة، بأن يكون المضاف مما يعمل عمل الفعل، ولذلك استقبح سيبويه ما ليس كذلك مما فيه مضاف غير عامل[4]. وأن يكون المضاف إليه فاعل ذلك المضاف أو نائبه، والفاصل بينهما المفعول؛ لأنه إنما أجاز بناءً على القراءة، وقد قال بالتقييد ابن مالك فقيّد بالظرف والمفعول[5].

وهنا تَبرز وظيفةُ ما صاحب قرينة الإعراب من قرائن؛ فقرينة الإعراب توضح بظهور حركتها المفعول الفاصل بين المتضايفين، وقرينة الرتبة تسهّل الفصل بالمفعول وتأخير الفاعل؛ لأن رتبة الفاعل منبهة عليه كما قال ابن مالك،

---

(١) من الوافر، طبقات فحول الشعراء (٦٦٨/٢).

(٢) انظر منهج السالك (٢٢٥/٣).

(٣) انظر السابق (٢٢٧).

(٤) انظر الكتاب لسيبويه (١٧٩/١-١٨٠).

(٥) انظر شرح التسهيل (٢٧٢/٣-٢٧٣).

وكلتاهما معزَّزٌ بظهور المعنى وانتفاء اللبس. وليست القرائن هـي مـا سـوّغ التركيب في غير الشعر، إنما السماع الوارد بقراءة متواترة، والقرائن توجّه ذلك المرتكَب الذي أهمل قرينة التضامّ.

الفرع الثاني حذف ضمير المبتدأ من الخبر:

معلوم أن جملة خبر المبتدأ يجب أن تشتمل على ضمير المبتدأ بـارزًا أو مستترًا، أما حذف ذلك الضمير ففي الشعر مثل شاهد (الكتاب)[١]:

قد أصـبحتْ أُمُّ الـخِيارِ تـدَّعي * علـيَّ ذنْبًـا كُلُّـه لـمْ أصـنعِ

ومثل[٢]:

فيـومٌ علينـا ويـومٌ لنـا * ويـومٌ نُسـاءُ ويـومٌ نُسَـرّْ

ومثل[٣]:

ثـلاثٌ كلَّهُـنّ قتلْـتُ عَمْـدًا * فـأخزى اللهُ رابِعـةً تعـودُ

ومثله[٤]:

وَخَالِـدٌ يَحْمَـدُ سَـادَاتُنَا * بِـالْحَقِّ لَـا يُحْمَـدُ بِالْبَاطِـلِ

أوجب أبو حيان قَبول ذلك في سَعة الكـلام[٥] لقـراءة ابـن عـامرٍ المتواترة: {وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى}[الحديد: ١٠][٦]، وهذا من المواضع التي

(١) من الرجز المشطور، ديوانه (٢٥٦).

(٢) من المتقارب، ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزّاز القيرواني (١٣٩).

(٣) من الوافر، السابق (١٤٠).

(٤) من السريع، ضرائر الشعر لابن عصفور (١٧٦)، وموارد البصائر، (٧٩/أ) مخطوط.

(٥) البحر المحيط (١٠/ ١٠٣-١٠٤).

(٦) انظر التذكرة لابن غلْبون (٥٨١)، والتيسير للـدّاني (٤٨٠)، وتحبيـر التيسـير لابـن الجزري (٥٧٥).

تدل على أن السماع عنده مقدم على القياس النحوي؛ فإنه كان في تفسير سورة المائدة قد أقر خصوصية ذلك بالشعر أو نادرٍ من الكلام[١] وقد ساق هناك قراءة السُّلمي ويحيى بن وثّاب الشاذة: {أفحكمُ الجاهلية يبغون}[٢]، ورأى ممكنًا توجيه ابن عطية لمثل هذا بأن الجملة المظنونة خبرًا إنما هي نعت لمحذوف تقديره: قومٌ يبغون، كما قدّر الشنمتري في أحد الشواهد السابق ذكرها: "فثوباي ثوب منسيٌّ وثوب مجرور"[٣]، واعترض على ابن مالك وجوّزه قليلًا[٤]. وعُدول أبي حيان إلى إجازة الظاهرة في الاختيار يبين موقفه من الكلام النادر والقراءات الشاذة، أنه لا يُخرج بهما الظاهرة الواردة فيهما وفي الشعر عن خصوصيتها بالشعر كما سبق، بخلاف ثبوتها في قراءة متواترة.

الفرع الثالث تأنيث الفعل المفصول عنه فاعله بـ(إلا):

من مواضع امتناع لحوق تاء التأنيث الفعلَ أن يفصل (إلا) بين الفعل والفاعل المؤنث، وورد ذلك في الشعر مثل قول ذي الرمة[٥]:

طوى النَّحْزُ والأَجرازُ ما في غُروضها * فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الصدورُ الْجَرَاشِعُ

وقوله[٦]:

كَأَنَّهُ جَمَلٌ وَهْمٌ وَمَا بَقِيَتْ * إِلَّا النَّحيزةُ وَالْأَلْوَاحُ وَالْعَصَبُ

---

(١) البحر المحيط (٢/ ٣٤٨) و(٤/٢٨٧).

(٢) انظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه (٣٢).

(٣) تحصيل عين الذهب (١٠٥).

(٤) انظر التذييل والتكميل لأبي حيان (٤/ ٤٣ و٤٨)، وخزانة الأدب (١/٣٥٩).

(٥) من الطويل، ديوانه (٢/١٢٩٦).

(٦) من البسيط، ديوانه (١/٤٣)

وقول الآخر[١]:

مَـــا بَرِئَـــتْ مِـــنْ رِيبَـــةٍ وَذَمٍّ
فـــي حَرْبِنَـــا إِلَّـــا بَنَـــاتُ الْعَـــمِّ

وإنما امتنع التأنيث لأن المعنى: ما بقي ضلع إلا الضلوع، وما بقي شيء إلا النحيزة والألواح...إلخ. لكن المرفوع بعد (إلا) هو الفاعل في ظاهر اللفـــظ فدخلت التاء حملًا على اللفظ[٢].

هذا من المواضع التي اكتفى فيها أبو حيان بحكاية الخلاف في خصوصية هذه الظاهرة بالشعر؛ فذكر أن بعض النحويين أجازها في الكلام قليلًا[٣]. وإعمالًا لموقفه حين ترِد قراءة متواترة ينبغي أن تجوز هذه الظاهرة في الكلام مطلقًـــا؛ فقد ذكر هو نفسه قراءة أبي جعفر المدنيّ – وهو أحد القرّاء العشرة المتواترة: {إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةٌ وَاحِدَةٌ فَإِذَا هُمْ خَامِـــدُونَ} [يـــس: ٢٩][٤]، وقـــراءة غيـــر منسوبة: {وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ} [النور: ٦][٥]، وقراءتيْ الحسن البصري والأعمش الشاذّتين: {فَأَصْبَحُوا لَا تُرَى إِلَّا مَسَـــاكِنُهُمْ} [الأحقاف: ٢٥][٦]. فـــ"هل لنا بعد ذلك أن نعد هذه الاستعمالات التي لها نظائر في القراءات القرآنية ضرورة؟"[٧].

---

(١) من الرجز المشطور، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر (١٣٢)
(٢) انظر البديع في علم العربية لابن الأثير (٢٢٦/١)
(٣) البحر المحيط (١٥/٨-١٦) و(٩/ ٦٠)، وانظر تخليص الشواهد لابن هشام (٤٨١)
(٤) انظر البحر المحيط (٩/ ٦٠)، والنشر لابن الجزري (٣٥٣/٢)
(٥) البحر المحيط (١٥/٨-١٦)، وهي في مختصر شواذ القرآن لابن خالويه (١٠٠)
(٦) البحر المحيط (٤٤٦/٩)، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي (٤٧٢/٢)، وهي في المحتسب لابن جني (٢٦٥/٢)
(٧) لغة الشعر د/ محمد حماسة (٣٢٧)

المطلب الثاني ورود التركيب في قراءة شاذّة

الفرع الأول إهمال نصب المضارع بـ(أنْ):

ورد في الشعر رفع المضارع بعد (أنْ) الناصبة، مثل[١]:

إنـــي زعـــيم يـــا نُوَيْـــ * ـــقةُ إنْ نجـوتِ مـن الـزَّواحِ

أَنْ تَهْبِطِـــينَ بِلَـــادَ قَـــوْ * مٍ يَرْتَعُـــونَ مِـــنَ الطِّـــلاحِ

وقال الآخر[٢]:

إنْ تحملا حاجةً لي خَفَّ مَحملُهـا * تستوجبا نعمةً عندي بهـا ويـدا

أنْ تَقْرآنِ عَلَى أَسْـمَاءَ، وَيْحَكُمَـا * مِنِّي السَّلَامَ، وَأَلّـا تُخْبِـرَا أَحَـدَا

وورد ذلك في قراءة شاذة منسوبة إلى مجاهد بن جبر: {وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ} [البقرة: ٢٣٣][٣].

علّق أبو حيان بما يوضح ماهيّة السماع الذي تُبنى عليه القواعد: "وَلَا يُحْفَظُ (أَنْ) غَيْرَ نَاصِبَةٍ إِلَّا فِي هذا الشّعْرِ وَالْقِرَاءَةِ الْمَنْسوبةِ إِلَى مُجَاهِدٍ. وَمَا سَبِيلُهُ هَذَا لَا تُبْنَى عَلَيْهِ قَاعِدَةٌ"[٤]. هذا دليل على استقلال فكر أبي حيان؛ فإنه قال ذلك بعد أن حكى حمل بعض النحاة (أن) على (ما)، وأن آخرين منهم جعلوها مخففة من الثقيلة. أما هو فذهب إلى أنها الناصبة للمضارع غير أنها مخصوصة بالشعر فلا يبعد وقوعها في قراءة شاذّة.

إنّ تكرار مجيء الظاهرة اللغوية كثيرًا يؤهلها لأنْ تُجعل قاعدة تفسّر المسموع وتضبط ما سيُقاس عليه من عدد غير متناهٍ من النماذج اللغوية، ولذا

---

(١) من الكامل، أنشده القاسم بن معن، معاني الفرّاء (١/١٣٦)

(٢) من البسيط، مجالس ثعلب (١/٣٢٣)

(٣) مختصر شواذ ابن خالويه (١٤)، والبحر المحيط (٢/٤٩٩)

(٤) البحر المحيط (٢/٤٩٩)

وافق أبو حيّان النحاةَ الذين خصُّوا إهمال عمل (أنْ) الناصبة المصدرية بالشعر لأنه لم يُسمع إلا في الشعر المذكور(١)، ولأن النثر الوارد فيه شاذٌّ عن الكثـرة التي تحقق وجود الظاهرة. فدلّنا على أن الظاهرة إذا كثرت في الشعر خرجـت عن حد خصوصيتها بالشعر بها كما فعل في الفصل بين المتضايفين، وكما قال تعليقًا زيادة (أنْ) في المضارع الواقعة في جملة خبر (لعلّ): "ولو كان لم يـرد في ذلك إلا هذا البيت لتؤول، ولكن جاءت منه أبيات كثيرة جدا حتى يكاد ينقاس زيادة (أن) في المضارع الواقع خبرا لـ (لعل)"(٢)، أو وردت في نثر متـواتر خرجت كذلك كما تقدَّم.

وقد أورد هو تبعًا لابن عصفور(٣) شواهد كثيرة -منها الشعر المـذكور- على الرفع بعد (أنْ)(٤)، وزاد عليهما أحد الباحثين بيتين(٥) فاجتمعت عشرة أبيات ثمانية منها أفعال مرفوعة بثبوت النون بعد (أنْ)، فاقتضانا منهجه أن نجيز ذلك في النثر في الأفعال الخمسة استنادًا إلى أن أكثر الشعر الواردة فيـه الظـاهرة ثبتت فيه نون رفع المضارع بعد (أنْ) لا سيما حكاية (ثعلب) ذلك لغةً تشبّه (أنْ) بـ(ما) المصدرية(٦)، وأن ذلك ورد في النثر كحديث: "اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّـهُ كَانَ لِي وَالِدَانِ فَكُنْتُ أَحْلُبُ لَهُمَا فِي إِنَائِهِمَا، فَإِذَا أَتَيْتَهُمَا وَهُمَا نَائِمَانِ، فَقُمْتُ قَائِمًا حَتَّى **يَسْتَيْقِظَانِ**"(٧).

---

(١) انظر المنصف لابن جني (٢٧٨/١-٢٧٩)، وإتحاف الحثيث للعكبري (٧٢)

(٢) التذييل والتكميل (١٥٧/٥)

(٣) انظر ضرائر الشعر (١٦٣-١٦٤)

(٤) التذييل والتكميل (١٦٥/٥-١٦٦)

(٥) انظر العلامة الإعرابية د/ محمد حماسة (٥١٥)

(٦) انظر مجالس ثعلب (٣٢٢/١)

(٧) فنون العجائب لأبي سعيد النقاش (ص: ٦٠)

ويبقى ما سوى ذلك من قراءة {أن يتمُّ} ونحوها من الشعر مخصوصًا بالأسلوب الشعري. لكنه قال عن مثل ذلك: "وأما قوله: والصحيح جوازه لوروده عن العرب؛ فلعمري إنه قد كثر مجيء ذلك في الشعر، فالأحوط جوازه في الشعر دون الكلام"(١). فأراه يستأنس بكثرة الشعر مع القراءة المتواترة، أما الشاذ فلا تخرجه كثرة الشعر عن ذلك فيظل خاصًّا بالشعر أو قليلاً في الكلام.

واختار بعض النحاة أن يعطف هذه الظاهرة إلى باب (إنّ وأخواتها) فجعل (أنْ) مخففة من الثقيلة(٢) وإن لم يسبقها أحد أفعال القلوب كما هو مشروط في تخفيفها ولم يُفصل بينها وبين ما يليها بفاصل (تنفيس- نفي- قد- لو). لكن يكفي أن نأخذ غياب الفعل القلبي وغياب الفاصل قرينة على أنها المصدرية، وهذا ما جعل الشعراء يهملون قرينة الإعراب استغناء بقرينة الغياب، أعني عدم تقدُّم فعل قلبي وفاصل بين أن والمضارع.

الفرع الثاني مجيء جواب الشرط المضارع ماضيًا:

الأصل في كلمات الشرط الجازمة أن يليها مضارع مجزوم شرطًا وجوابًا، وثمّة صور أخرى في الاستعمال أشْيعُها أن يكون فعل الشرط ماضيًا والجواب مضارعًا(٣)، وأقلها العكس نحو قول أبي زبيد الطائي(٤):

مَن يكِدْني بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ * كالشَّجَى بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

وقول آخر(٥):

إنْ تَصْرِمونا صَرَمْناكمْ، وإنْ تَصِلُوا * مَلأْتُمُ أنْفُسَ الأعداءِ إرهابا

---

(١) لغة الشعر (٣٢٧)

(٢) انظر معاني الفراء (١/١٣٥-١٣٦)

(٣) انظر المقتضب للمبرّد (٢/ ٥٩)

(٤) من الخفيف، المقتضب للمبرّد (٢/ ٥٩)، وخزانة الأدب (٩/ ٧٦)

(٥) من البسيط، وهو في شرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٩١)

وقول قعنب بن ضمرة[١]:

إنْ يَسْمِعوا سَـيِّئًا طـاروا بـه فرحًـا * مِنِّي، وما سمِعوا مِن صـالحٍ دفنـوا

اكتفى أبو حيان بأن هذا مخصوص بالشعر عند سيبويه، جائز عند بعض النحويين بعد أنْ ذكر قراءة عيسى بن عمر وطلحة بن مصرّف: {وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ تَطَيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ} [الأعراف: ١٣١][٢].

وما يتسق مع موقفِه من حجية القراءات الشاذة القائلِ بأنها موضع ترخُّص شأنها شأن الشعر يجعل هذا خاصًّا بها؛ فالترخص الواقع في الشعر سواء أكان منظومًا بهجومٍ على القول أم بتأنٍّ وتلوّم كما حُكي عن بعض الشعراء- يجتمع مع الترخص الواقع في القراءة الشاذّة بمخالفة الكثير الشائع المطّرد، وهذا مقبول في الشعر لخصوصية بنائه كما أنه مقبول في القراءة الشاذة إذْ إنها ليست من القرآن، وإنما هي كالحديث الموقوف والحديث المقطوع، أعني أنها تُحسب من كلام القارئ المنسوبة إليه كما أن الحديث الموقوف يُنسب إلى الصحابي، والمقطوع يُنسب إلى التابعيّ، ولا يُنسبان إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

لكن خُلّو كتب الضرائر عن هذه الظاهرة يجعل الباحث يتوقف في متابعة سيبويه، ولذا أجازها الفرّاء وأنشد بيت قعنب[٣]، وجعل منه قوله تعالى: {إن نشأ نُنَزِّلْ عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين}؛ لأن "(ظلت) بلفظ الماضي، وقد عطفت على (ننزل)، وحق المعطوف أن يصلح لحلوله محل المعطوف عليه"[٤]، وأجازها المبرد واحتج بالبيت السابق[٥]، وتبعهما ابن مالك

(١) من البسيط، وهو في مجاز القرآن لأبي عبيدة (١/١٧٦-١٧٧)، ومعاني القرآن للفرّاء (٢/٢٧٦).
(٢) انظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه (٤٥)، والبحر المحيط (٥/ ١٤٧-١٤٨)
(٣) انظر معاني القرآن للفرّاء (٢/٢٧٦)
(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٩٢).
(٥) انظر المقتضب للمبرّد (٢/ ٥٩).

محتجًّا بحديث شريف، فقال: "ولا أرى ذلك؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (مَن يَقُمْ ليْلةَ القدْرِ إيمانًا واحْتسابًا؛ غُفِرَ له مِن ذنْبِه ما تَقدَّمَ)"(١). ومن ذلك قول عائشة رضي الله عنها عن أبيها حين قام يصلي إمامًا مكانَ النبيِّ صلى الله عليه وسلم: "إِنَّهُ رَجُلٌ أَسِيفٌ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ؛ رَقَّ"(٢).

الفرع الثالث عمل المشتق المقدَّر تنوينه:

عمل المشتق في لفظ ما أضيف إليه مشروط بتنوينه أو إضافته أو تعريفه، هذا في النثر، أما في الشعر فقد ورد فيه عمل المشتق في اللفظ بلا واحد من هذه المذكورات، مثل(٣):

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ * وَلَا ذَاكِرِ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلَا

ومثل(٤):

يقولون ارتحِلْ قَتِّلْ قريشًا * وهمْ مُتَكَنِّفو البيتَ الحرامَا

أورد أبو حيان قراءات شاذّة لهذه الظاهرة: قراءة الأعمش: {كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتَ} [آل عمران: ١٨٥](٥)، وقراءة: {فَالِقُ الْإِصْبَاحَ} [الأنعام: ٩٦](٦)، وقراءة عمارة بن عقيل: {لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ}[يس: ٤٠](٧)، واكتفى بتعليل الحذف بالتقاء الساكنين، وأن ذلك ضرورة

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٩١)، والحديث في صحيح البخاري (١/ ١٥) باب قيام ليلة القدر من الإيمان.

(٢) صحيح البخاري (٤/ ١٨٢) باب قوله تعالى:{لقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين}.

(٣) من المتقارب، ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز (١٧٣).

(٤) من الوافر، ضرائر الشعر لابن عصفور (١٠٧)، وفيه: قِبَلَيْ قريشًا، وقد أثبتُّ رواية التذييل والتكميل لأبي حيان (١٠/٣٣٩).

(٥) مختصر في شواذ القرآن (٢٣)، والإتحاف (١/٤٩٧).

(٦) البحر المحيط (٤/ ٥٩٣). لم أجدها إلا عنده ودون ذكْر صاحب تلك القراءة.

(٧) مختصر في شواذ القرآن (١٢٥).

عند سيبويه، جائز في النثر عند المبردّ[١]، وقد تابع في غير (البحـر) سـيبويه وابنَ عصفور في أن ذلك اضطرار، أو قليل في الكلام زعم الجرمي أنه لغة[٢]. فـ"في التخلص من التقاء الساكنين لهجتان: إحداهما التحريك، وهـي الأقـوى والأشهر والأكثر استعمالا، وعليها لغة القرآن في كثير من آياتـه، والأخـرى حذف أحدهما، وهي أقل شهرة، بل لعلها غير مشهورة، وإذا كان أحد الساكنين تنويناً حُذف دون إخلال بالتركيب، وعليها قراءات شـاذة للقـرآن. والـتخلص تخفيف في النطق"[٣]. وخبر المبرد مع عمارة بن عقيـل[٤] يـدل علـى هـذا التخفيف، وهذه علة كبرى لتصرفات كثيرة في الصيغ والتراكيب[٥].

وموقف أبي حيان يتسق مع موقفه من حجية القراءات الشواذ التـي ورد فيها لهجة، فتبقى الظاهرة هذه من الظواهر القليلة في النثر وإنْ أطلق السيرافي الجواز في الكلام والشعر، وأنكر على مَن ألّف في ضرورة الشعر فأدخل فيهـا حذف التنوين لالتقاء الساكنين[٦].

---

(١) البحر المحيط (٤/ ٥٩٣). وما في المقتضب (٢/ ٣١٢-٣١٤) يـدل علـى أن المبـرد كسيبويه.

(٢) الكتاب لسيبويه (١٦٩/١)، وضرائر الشعر لابن عصفور (١٠٦)، والموفور من شـرح ابن عصفور (٣٢٣)، وارتشاف الضرب (٧١٩/٢، و٢٤٠٩/٥) حيث ذكر في موضـع أنه قليل في غير مواضعه المقيسة، وفي ضرائر النقص ذكره من الضـرورات، لكـن محمد سليم نقل في موارد البصائر (ل٦٥/ب) أن أبا حيان قال: "والصحيح جـوازه فـي الكلام"، ولم أجده في الموفور ولا في الارتشاف.

(٣) دور اللهجة في التقعيد النحوي د/ علاء الحمزاوي (٥٨)، وانظر كذلك أثـر اخـتلاف اللهجات العربية في النحو د/ يحيى المباركي (٥١٥).

(٤) انظر الكامل (٢٠١/١) .

(٥) انظر ظاهرة التخفيف في النحو العربي د/ أحمد مصطفى عفيفي (٢٨٨-٢٨٩).

(٦) ما يحتمل الشعر من الضرورة (١١٦-١٢٢)

خاتمــة

يؤكد هذا البحث أن اللغة أوسع من القواعد، ولا يحيط بها إلا نبي كما قال الإمام الشافعي رحمه الله، ولذلك وجدنا أبا حيان يجيز ظواهر لغوية كانت عند بعض النحاة مخصوصةً بالشعر، معتمِدًا عددًا من المعايير ظهر منها في البحث ما يُعد أبرزَ نتائجِه:

١- السماع النثري المتواتر لظاهرة لغوية شعرية يجيزهـا نثـرًا، ولا يحتـاج للاستشهاد له، وإنما يمكن الاستئناس له.

٢- قوة الثبوت هي أهم ضابط للنثر المسموع النافي خصوصـيةَ ظـاهرة مـا بالشعر؛ فالثابت تواترًا يجيزها في سعة الكلام، والثابت أدنى مـن التـواتر يجيزها قليلًا، والشاذ لا يُخرجها عن خصوصيتها بالشعر.

٣- القراءة الشاذّة لا تُخرج الظاهرة عن اختصاصها بالشعر ولو كثرت شـعرًا. أما القراءة المتواترة فيستأنَس لها بكثرة الشعر ولهجات العرب.

٤- إجازة الظاهرة الواردة في قراءة شاذّة مرهون باستعمال الظاهرة في كـلام العرب نثرًا.

٥- إجلال النحاة آراءَ سيبويه أوقعتهم في متابعته فيما يُعذَر هو فيـه وهـم لا يُعذرون، وذلك حين يتعلق الأمر ببعض القراءات القرآنية؛ فسيبويه لم يكن بين يديه مرجع جامع ولو لقراءات السبعة المشهورين فحكم بالضرورة على بعض ما ورد في قراءة متواترة، أما مَن تابعوه على ذلك بعد عصر أبـي عبيد القاسم وابن مجاهد – وهما أقدم من جمع القراءات في كتاب على حد بحثي- فلا يُعذرون لوجود كتب القراءات والاحتجاج لها مع الربع الأخيـر من القرن الرابع الهجري خاصة.

٦- ضرورة استمرار وضع بحوث ومؤلفات ترصد ما لا يخرج عـن أسـلوب الشعر وما يشترك فيه مع النثر؛ لأن هذا يقلل مساحة الخلاف النحوي فيسهم

في تيسير العلم من جهة، ويُطلق المجال لإبداع الشعراء من جهـــة أخـــرى خصوصًا إذا راعى النقاد مقتضى حال الشاعر الذي يستدعي الخروج عـــن المألوف من الظاهرة اللغوية، وراعوْا قرائن اللغة التي يلجأ إليها المبدع غير قرينة الإعراب.

المصادر والمراجع

١- إتحاف الحثيث، العكبري، تح: وحيد عبد السلام وآخر، دار ابن رجب، المنصورة، مصر، ط١، ١٤١٨هـ.

٢- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، البنا الدمياطي، تح: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب ببيروت ومكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م.

٣- أثر اختلاف اللهجات في النحو، يحيى المباركي، دار النشر للجامعات، القاهرة، ٢٠٠٧م.

٤- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان، تح: د/ رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ= ١٩٩٨م.

٥- الأصول، ابن السرّاج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ= ١٩٩٦م.

٦- إعراب ثلاثين سورة، ابن خالويه، تصحيح عبد الرحيم محمود، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤١م.

٧- إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، تح: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.

٨- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تح: زهير غازي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ= ١٩٨٨م.

٩- أمالي ابن الشجري، تح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٣٥هـ= ٢٠١٤م.

١٠- الانتصاف فيما تضمنه الكشاف، أحمد ابن المنير السكندري، حاشية على كشاف الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

١١- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تح: صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

١٢- بحوث ومقالات في اللغة، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ط١، ١٤٠٣هـ= ١٩٨٢م.

١٣- البديع في علم العربية، مجد الدين ابن الأثير، تح: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ.

١٤- تحبير التيسير، ابن الجزري، تح: أحمد مفلح القضاة، دار الفرقان، عمّان، ط١، ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م.

١٥- تحصيل عين الذهب، الأعلم الشنتمري، تح: زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ= ١٩٩٤م.

١٦- تخليص الشواهد، ابن هشام، تح: عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

١٧- التذكرة في القراءات الثمان، طاهر ابن غلبون، تح: أيمن سويد، د.ن.، ط١، ١٤١٢هـ= ١٩٩١م.

١٨- التذييل والتكميل، أبو حيان، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤١٨ه.

١٩- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، تح: علي فاخر وآخرينَ، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.

٢٠- التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، تح: حاتم الضامن، مكتبة التابعين بالقاهرة ومكتبة الصحابة بالشارقة، ط١، ١٤٢٩هـ= ٢٠٠٨م.

٢١- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تح: عبد العال سالم، دار الشروق، القاهرة، ط٣، ١٣٩٩هـ= ١٩٧٩م.

٢٢- الحديث النبوي في النحو العربي، محمود فجال، أضواء السلف، الرياض، ط٢، ١٤١٧هـ= ١٩٩٧م.

٢٣- خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤١٦هـ= ١٩٩٦م.

٢٤- الخصائص، ابن جني، تح: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ١٩٩٩م.

٢٥- الدر المصون، السمين الحلبي، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

٢٦- دور اللهجة في التقعيد، د/ علاء الحمزاوي، د.ن.

٢٧- ديوان أبي النجم العجلي، تح: محمد أديب جمران، مطبوعات مجمع دمشق، ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م.

٢٨- ديوان الأعشى الكبير، تح: محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٥٠م.

٢٩- ديوان دريد بن الصمة، تح: عمر عبد الرسول، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥م.

٣٠- ديوان ذي الرمة بشرح الباهلي، تح: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.

٣١- ديوان العجاج رواية الأصمعي، تح: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، ١٩٧١م.

٣٢- ديوان النابغة الذبياني، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٣.

٣٣- زهر الآداب وثمر الألباب، الحصري القيرواني، دار الجيل، بيروت،

٣٤- السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، محمود فجال، أضواء السلف، الرياض.

٣٥- شرح أبيات سيبويه، ابن السيرافي، تح: محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ= ١٩٩٦م.

٣٦- شرح التسهيل، ابن مالك، تح: محمد بدوي المختون وآخر، دار هجر، الجيزة، مصر، ط١، ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.

٣٧- شرح درة الغواص، الشهاب الخفاجي، تح: عبد الحفيظ فرغلي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ= ١٩٩٦م.

٣٨- شرح ديوان الحماسة، الخطيب التبريزي، دار القلم، بيروت.

٣٩- شرح القصائد التسع، أبو جعفر النحاس، تح: أحمد خطاب، سلسلة كتب التراث، وزارة الإعلام العراقية، ١٣٩٣هـ= ١٩٧٣م.

٤٠- شرح كتاب سيبويه، السيرافي، تح: أحمد مهدلي وعلي سيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠١٢م.

٤١- شعر إبراهيم بن هرمة، تح: محمد نفّاع وآخر، مطبوعات مجمع دمشق، ١٩٦٩م.

٤٢- شعر أبي حية النميري، تح: يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد، دمشق، ١٩٧٥م.

٤٣- الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٥٨م.

٤٤- صحيح ابن حبّان البُستي، تح: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

٤٥- صحيح الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، دار الشعب، القاهرة، ١٤٠٧هـ.

٤٦- صحيح الإمام مسلم بن الحجّاج، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت.

٤٧- الصناعتين، أبو هلال العسكري، تح: علي البجاوي وآخر، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ.

٤٨- ضرائر الشعر، ابن عصفور، تح: السيد إبراهيم، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠م.

٤٩- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، محمود شكري الآلوسي، شرح محمد بهجة الأثري، المكتبة العربية، بغداد، والمطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤١هـ.

٥٠- طبقات فحول الشعراء، ابن سلّام الجمحي، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، القاهرة، د.ت.

٥١- ظاهرة التخفيف في النحو العربي، د/ أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانيةن القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ= ١٩٩٦م.

٥٢- العلامة الإعرابية في الجملة، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة الإمام البخاري، القاهرة، ط٢، ١٤٢٩هـ.

٥٣- عيار الشعر، ابن طباطبا، تح: عبد العزيز المانع، دار العلوم، الرياض، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥.

٥٤- عيون الأخبار، ابن قتيبة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.

٥٥- غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، مكتبة ابن تيمية، الجيزة، مصر.

٥٦- فنون العجائب، أبو سعيد النقاش، تح: طارق الطنطاوي، مكتبة القرآن، القاهرة.

٥٧- في أصول اللغة، كتاب أعمال لجنة الأصول بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط١، ١٩٧٥م.

٥٨- الكامل في اللغة والأدب، المبرّد، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ.

٥٩- الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

٦٠- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني، تح: محمد الفتيح، دار الزمان، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م.

٦١- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب، تح: محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ= ١٩٧٤م.

٦٢- لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ= ١٩٩٦م.

٦٣- ما يجوز للشاعر في الضرورة، القزاز القيرواني، تح: رمضان عبد التواب وآخر، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ= ١٩٩٢م.

٦٤- ما يحتمل الشعر من الضرورة، السيرافي، تح: عوض القوزي، مطابع دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٤١٢هـ= ١٩٩١م.

٦٥- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تح: فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٦٦- مجالس ثعلب، تح: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٥.

٦٧- المحتسب، ابن جني، تح: علي النجدي ناصف وآخرينِ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٤هـ= ٢٠٠٤م.

٦٨- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سِيده، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م.

٦٩- مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه، بعناية ج. برجشتراسر، المطبعة الرحمانية، مصر، ١٩٤٣م.

٧٠- مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، تح: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ= ٢٠٠١م.

٧١- معاني القرآن، الأخفش الأوسط، تح: هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٣١هـ= ٢٠١٠م.

٧٢- معاني القرآن، الفرّاء، تح: أحمد يوسف نجاتي وآخر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٣، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.

٧٣- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تح: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

٧٤- معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه، محمد بن المستنير الملقب بقطرب، تح: محمد لقريز، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٤٢هـ= ٢٠٢١م.

٧٥- معجم شواهد العربية، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ٢٠٠٢م.

٧٦- المفصل، الزمخشري، تح: محمد محمد عبد المقصود وآخر، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ= ٢٠٠١م.

٧٧- المفضليات، المفضل الضبي، تح: الأستاذين أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٦.

٧٨- المقاصد الشافية، أبو إسحاق الشاطبي، تح: عبد الرحمن العثيمين وآخرين، مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.

٧٩- المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية، محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط١، ١٣٨٩هـ= ١٩٨٧م.

٨٠- المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٣١هـ= ٢٠١٠م.

٨١- المقصور والممدود، أبو العباس ابن ولّاد، تح: إبراهيم محمد عبد الله، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د.ت.

٨٢- المنصف شرح التصريف، ابن جني، تح: إبراهيم مصطفى وآخر، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ط١، ١٩٥٤م.

٨٣- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبو حيان الأندلسي، تح: علي محمد فاخر وآخرينِ، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط١، ١٤٣٥هـ= ٢٠١٣م.

٨٤- موارد البصائر لفرائد الضرائر، محمد سليم بن حسين، مخطوط رقم (٢٩٢٧)، وقفية الأمير غازي للفكر القرآني.

٨٥- الموفور من شرح ابن عصفور، أبو حيان، تح: أحمد محمد الجندي وآخر، حولية كلية اللغة العربية بالمنوفية، مصر، ع ٣٢، ٢٠١٧م.

٨٦- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تح: محمد علي الضباع، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة (مصورة دار الكتب العلمية ببيروت).

References:

1- *Ithaf Al-Hathith*, Al-Akbari, Dar Ibn Rajab, Al-Mansoura, Egypt, 1st ed, 1418 AH.

2- *Ithaf Fudala Al-Bashar bil Qiraat Al-Arbaa Ashar*, Al-Banna Ad-Dimyati, , Al-Alam Al-Kutub, Beirut and Al-Azhar Libraries, Cairo, 1st ed, 1407 AH=1987 AC.

3- *Athar Ikhtilaf Al-Lahjat fi Al-Nahw*, Yahya Al-Mubarki, Dar Al-Nashr lil-Jamiaat, Cairo, 2007 AC.

4- *Irtishaf Ad-Darb min Lisan Al-Arab*, Abu Hayyan, Maktabat Al-Khanji, Cairo, 1st ed, 1418 AH=1998 AC.

5- *Al-Usul*, Ibn Al-Siraj, , Muassasat Ar-Risalah, Beirut, 3rd ed, 1417 AH=1996 AC.

6- *Irab Thalathin Surah*, Ibn Khalawayh, Maktbaat Dar Al-Kutub Al-Masriyyah, 1941 AC.

7- *Irab Al-Qiraat As-Saba wa Ilalaha*, Ibn Khalawayh, Maktabat Al-Khanji, Cairo, 1st ed, 1413 AH=1992 AC.

8- *Irab Al-Quran*, Abu Jafar Al-Nahhas, ed: Zuhair Ghazi, Al-Alam Al-Kutub, Beirut, 3rd ed, 1409 AH=1988 AC.

9- *Amali Ibn Al-Shajari*, Maktabat Al-Khanji, Cairo, 2nd ed, 1435 AH=2014 AC.

10-*Al-Intisaf fi Ma Tadmanuhu Al-Kashaf*, Ahmad Ibn Al-Munir Al-Sikandari, commentary on Kashaf Az-Zamakhshari, Dar Al-Kutub Al-Arabiah, Beirut, 3rd ed, 1407 AH.

11-*Al-Bahr Al-Muhit*, Abu Hayyan Al-Andalusi, Dar Al-Fikr, Beirut, 1420 AH.

12-*Buhuth wa Maqalat fi Al-Lughah*, Ramadan Abdul Tawab, Maktabat Al-Khanji in Cairo and Dar Al-Rafai in Riyadh, 1st ed, 1403 AH=1982 AC.

13-*Al-Badi fi Ilm Al-Arabiyyah*, Majd Ad-Deen Ibn Al-Atheer, Umm Al-Qura University, Mecca, 1420 AH.

14-*Tahbir Al-Tayseer*, Ibn Al-Jazari, Dar Al-Furqan, Amman, 1st ed, 1421 AH=2000 AC.

15-*Tahsil Ayn Azl-Zahab*, Al-Alam Al-Shantamri, Muassasat Ar-Risalah, Beirut, 2nd ed, 1415 AH=1994 AC.

16-*Takhlees Al-Shawahid*, Ibn Hisham, Dar Al-Kutub Al-Arabi, 1st ed, 1406 AH=1986 AC.

17-*Tazkirah fi Al-Qiraat Al-Thamani*, Taher Ibn Ghulboon, , 1st ed, 1412 AH=1991 AC.

18-*At-Tazyeel wa At-Takmil*, Abu Hayyan, Dar Al-Qalam, Damascus, 1418 AH.

19-*Tamheed Al-Qawaid bi Sharh Taysir Al-Fawaid*, Muhammad Ibn Yusuf, known as Nazir Al-Jaysh, Dar Al-Salam, Cairo, 1st ed, 1428 AH=2007 AC.

20-*Al-Taysir fi Al-Qiraat Al-Saba*, Abu Amr Al-Dani , Maktabat Al-Tabiin in Cairo and Maktabat Al-Sahaba in Sharjah, 1st ed, 1429 AH=2008 AC.

21-*Al-Hujjah fi Al-Qiraat As-Saba*, Ibn Khalawayh, Dar Ash-Shorouk, Cairo, 3rd ed, 1399 AH=1979 AC.

22- Al-Hadith An-Nabawi fi An-Nahw Al-Arabi, Mahmoud Fajal, Adwa Al-Salaf, Riyadh, 2nd ed, 1417 AH=1997 AC.

23- Khizanat Al-Adab, Abdul Qadir Al-Baghdadi, , Maktabat Al-Khanji, Cairo, 3rd ed, 1416 AH=1996 AC.

24- Al-Khasais, Ibn Jinni, , Al-Hayah Al-Misriyyah Al-Aamma lil-Kitab, 4th ed, 1999 AC.

25- Al-Durr Al-Masun, Al-Samin Al-Halabi, ed: Ahmad Muhammad Al-Kharat, Dar Al-Qalam, Damascus.

26- Dawr Al-Lahjah fi At-Taqeed, Dr. Alaa Al-Hamzawi, no.date.

27- Diwan Abi Al-Najm Al-Ajli, Majallat Majma Damascus, 1427 AH=2006 AC.

28- Diwan Al-Asha Al-Kabeer, Maktabat Al-Adab, Cairo, 1950 AC.

29- Diwan Dariid bin Al-Simah, Dar Al-Maarif, Cairo, 1985 AC.

30- Diwan Dhi Al-Rummah bi Sharh Al-Bahili, Muassasat Al-Iman, Beirut, 1st ed, 1402 AH=1982 AC.

31- Diwan Al-Ajaj Riwayat Al-Asmai, Maktabat Atlas, Damascus, 1971 AC.

32- Diwan Al-Nabigha Az-Zubyani, Dar Al-Maarif, Cairo, 3rd ed.

33- Zahar Al-Adab wa Thimar Al-Albab, Al-Husri Al-Qairawani, Dar Al-Jeel, Beirut.

34- As-Siyar Al-Hathith ila Al-Istishhad bi Al-Hadith fi An-Nahw Al-Arabi, Mahmoud Fajal, Adwa Al-Salaf, Riyadh.

35- Sharh Abiyyat Sibawayh, Ibn Al-Siraf, Dar Al-Jeel, Beirut, 1st ed, 1416 AH=1996 AC.

36- Sharh Al-Tayseer, Ibn Malik, , Dar Hajar, Giza, Egypt, 1st ed, 1410 AH=1990 AC.

37- Sharh Durrah Al-Ghawwas, Al-Shihab Al-Khafaji, Dar Al-Jeel, Beirut, 1st ed, 1417 AH=1996 AC.

38- Sharh Diwan Al-Hamasah, Al-Khatib At-Tabrizi, Dar Al-Qalam, Beirut.

39- Sharh Al-Qasaid At-Tisah, Abu Jafar An-Nahhas, Series of Heritage Books, Iraqi Ministry of Information, 1393 AH/1973 AC.

40- Sharh Kitab Sibawayh, As-Sirafi, ed: Ahmed Mahdali and Ali Sayyid, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, 2nd ed, 2012 AC.

41-Shir Ibrahim bin Hurmah, Majallat Majma Damascus, 1969 AC.

42-Shir Abi Hayya Al-Namiri, ed: Yahya Al-Jubouri, Ministry of Culture and Guidance Publications, Damascus, 1975 AC.

43-Ash-Shir wa Ash-Shuara, Ibn Qutaybah, Dar Al-Maarif, Cairo, 2nd ed, 1958 AC.

44- Sahih Ibn Hibban Al-Busti, Muassasat Ar-Risalah, Beirut, 1st ed, 1408 AH=1988 AC.

45- Sahih Imam Muhammad bin Ismail Al-Bukhari, Dar Ash-Shab, Cairo, 1407 AH.

46- Sahih Imam Muslim bin Al-Hajjaj, Dar Ihyaa At-Turath, Beirut.

47- As-Sinaatayn, Abu Hilal Al-Askari, Al-Maktabah Al-Asriyyah, Beirut, 1419 AH.

48- Dirair Ash-Shir, Ibn Asfur, Dar Al-Andalus, 1st ed, 1980 AC.

49- Ad-Dirair wa Ma Yosugh lil-Shair Doun An-Nathir, Mahmoud Shakri Al-Alousi, Sharh Muhammad Bahjah Al-Athari, Al-Maktabah Al-Arabiyyah, Baghdad, and Al-Maktbaah As-Salafiyyah, Cairo, 1341 AH.

50- Tabaqat Fuhul Ash-Shuara, Ibn Sallam Al-Jumahi, Dar Al-Madani, Cairo, no.date.

51- Zahirat Al-Takhfif fi Al-Nahw Al-Arabi, Ahmed Afifi, Ad-Dar Al-Masriyyah Al-Lubnaniyyah, Cairo, 1st ed, 1417 AH=1996 AC.

52- Al-Alamah Al-Irabiyah fi Al-Jumla, Muhammad Hamasah Abdul Latif, Maktabat Al-Imam Al-Bukhari, Cairo, 2nd ed, 1429 AH.

53- Eyar Ash-Shir, Ibn Tabataba, Dar Al-Ulum, Riyadh, 1405 AH=1985 AC.

54- Uyun Al-Akhbar, Ibn Qutaybah, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1418 AH.

55- Ghayat Al-Nihayah fi Tabaqat Al-Qura, Ibn Al-Jazari, Maktabat Ibn Taymiyyah, Giza, Egypt.

56- Funun Al-Ajaib, Abu Said Al-Nuqash, Maktabat Al-Quran, Cairo.

57- Fi Usul Al-Lughah, Kitab Amal Lajnah Al-Usul bi Majma Al-Lughah Al-Arabiyyah bi Al-Qahira, 1st ed, 1975 AC.

58- Al-Kamil fi Al-Lughah wa Al-Adab, Al-Mubarrad, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 3rd ed, 1417 AH.

59- Al-Kitab, Sibawayh, Maktabat Al-Khanji, Cairo, 3rd ed, 1408 AH=1988 AC.

60- Al-Kitab Al-Farid fi Irab Al-Quran Al-Majeed, Al-Muntajab Al-Hamdhani, Al-Madinah Al-Munawwarah, 1st ed, 1427 AH=2006 AC.

61- Al-Kashf an Wajuh Al-Qiraat As-Saba wa Ilaluha wa Hujjuha, Maki bin Abi Talib, Majallat Majma Al-Lughah Al-Arabiyyah bi Dimashq, 1394 AH=1974 AC.

فهرس الموضوعات

م	الموضوعات
١	**مقدمة**
٢	**تمهيد**
	المبحث الأول ورود الصيغة الشعرية في القراءات
٣	المطلب الأول ورود الصيغة في قراءة متواترة
٤	المطلب الثاني ورود الصيغة في القراءات الشاذة
٥	**المبحث الثاني ورود التركيب الشعري في القراءات**
٦	المطلب الأول ورود التركيب في قراءة متواترة
٧	المطلب الثاني ورود التركيب في قراءة شاذّة
٨	**الخاتمة**
٩	**المصادر والمراجع**